



إثر مزاد العملة في الهدر المالي للمدة 2004-2020

أ.د. أديب قاسم شندي¹

المستخلص

مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي هو المزاد المضحك المبكي الذي يخفي ذلك الصراع الأيديولوجي سواء بين مفاصل السياسة الاقتصادية نفسها أو بين رأس المال الكلي. إن عمليات السوق المفتوحة عن طريق مزاد العملة الأجنبية للتأثير على مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار عبر آلية التعقيم هي عالية ومكلفة جداً ومسببة هدرأً مالياً كبيراً من خلال الفجوة في تسعير بيع الدولار الرسمي في مزاد العملة والسعر الموازي في السوق للمدة (2004-2020) إذ بلغت ذروتها عامي (2012-2013) على التوالي (3.210.834) مليار دينار (3.513.246) مليار دينار. توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات لعل أهمها هي ضرورة توافر سياسة اقتصادية ذات منهج فكري واضح ووجود إرادة وطنية حقيقية تعمل لتنفيذ هذه السياسة.

انتساب الباحث

¹ كلية الكوت الجامعة، العراق، واسط، 52001

¹ adeeb@uowasit.edu.iq

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تأريخ النشر : كانون الاول 2023

الكلمات المفتاحية : الهدر المالي، مزاد العملة، البنك المركزي العراقي

Affiliation of Author

¹ Kut University College, Iraq, Wasit, 52001

¹ adeeb@uowasit.edu.iq

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Dec. 2023

The Effect of the Currency Auction in Financial Waste for the Period 2004-2020

Prof. Dr. Adeeb Qassem Shendi¹

Abstract

The foreign currency auction of the Central Bank is the funny and crying auction that hides that ideological conflict, whether between the joints of economic. policy itself or between the total capital.

The open market operation through the foreign currency to influence the liquidity levels and achieving stability through the sterilization mechanism are high and costly cause great financial waste through the gap in pricing selling the official dollar in the currency auction and parallel price in the market for the period (2004-2020) when leached its peak. In 2012 and 2013, respectively (3.210.834) billion dinars (3.513.246) billion dinars.

The most important recommendations are the necessity of having an economic policy with a clear intellectual approach and the existence of real national leadership working to implement this policy.

Keywords: Financial Waste, Currency Auction, The Central Bank of Iraq

المقدمة

سوق الصرف للتأثير في سعر الصرف بوصفه أحد قنوات انتقال آثار السياسة النقدية الى القطاعات الحقيقية واستخدامه كأداة رئيسة بيد السلطة من خلال عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية.

يعاني العديد من البلدان الناشئة ومنها العراق تخلف أنظمتها المالية والمصرفية، مما أثر على فاعلية وضعف ادواتها التقليدية، فعمدت السلطات النقدية في تلك البلدان الى استخدام أدوات كمية جديدة تتناسب مع طبيعة أنظمتها المالية تمثلت في سياسة التدخل في

عمليات السوق المفتوحة في مبادلة الدولار بالدينار ليس لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص وحاجاته من النقد الأجنبي فحسب، وإنما يمارسها كسياسة نقدية للتدخل (Step in) لاستقرار سعر الصرف وللسيطرة على مناسيب السيولة المحلية واحتواء قوة النفقات العامة التي تولدها الموازنة العامة وبشكل خاص النفقات الجارية وتوليد قوة طلب محلية متنوعة جداً على السلع والخدمات الخارجية أمام هشاشة التنوع الاقتصادي المحلي وتعاضد الانفاق الفردي المستمد من قوة النفقات العامة في الموازنة العامة الذي يمثل أس التضخم الناجم عن ضغوط الطلب أو الانفاق الكلي، إذ لا تشكل مساهمة القطاع الزراعي والصناعي سوى (5%) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل مزاد العملة الأجنبية وسيلة لامتصاص قوة الانفاق الحكومي المولد من الربيع النفطي وتغذية السوق وحاجاتها الواسعة من الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، عبر تمويل البنك المركزي للتجارة الخارجية للقطاع الخاص [1].

إذن ان الأهداف المبتغاة من مزاد العملة فضلًا عما سبق ذكره تتضمن الاتي [2]:

- 1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ولاسيما أسعار السلع المستوردة من خلال تحسين واستقرار قيمة الدينار العراقي.
- 2- السيطرة على مناسيب السيولة المحلية من خلال تعقيم نمو عرض النقد الناجم عن الانفاق الحكومي، إذ تعد من أدوات عمليات السوق المفتوحة المطلوبة لتحقيق التوازن الى السوق النقدية.
- 3- توحيد أسعار الصرف المتعددة التي كانت سائدة قبل 2003 والبالغة سبعة عشر سعر الصرف رسمي وموآزي.
- 4- تعد نافذة بيع العملة الأجنبية مصدراً أساسياً في تمويل استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات.
- 5- ساعدت تحسين قيمة العملة العراقية على رفع القدرة الشرائية للأفراد من ذوي الدخل المحدودة وانعكاسه على القيمة الحقيقية للدخل.

ان بيع الدولار في مزاد العملة يتم تقسيمه على قسمين، قسم يتعلق بالمبالغ المتعلقة بالحوالة لتعزيز المصارف في الخارج، والقسم الآخر يتعلق ببيع الدولار نقداً الى المصارف وشركات التمويل في داخل العراق.

على الرغم من أن البنك المركزي العراقي تمكن من تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتحسين قيمة الدينار العراقي خلال المدة 2004-2020 من خلال استحداث أداة نافذة بيع العملة الأجنبية، لكن ذلك على حساب استنزاف الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي من جهة وهدر في الموارد المالية بشكل كبير من جهة أخرى، بسبب تفشي الفساد السياسي والمالي الذي أضاع كل الجهود التاريخية والمعاصرة لهذا البلد الحبيب ودوره المشع في الوسط الدولي.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الاتي : هل ان مزاد العملة يؤدي الى هدر مالي في العراق؟.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان مزاد العملة يؤدي الى هدر مالي كبير في العراق).

أهداف البحث

يهدف البحث الى :

- 1- التعرف على واقع مزاد العملة.
- 2- تقدير الهدر المالي.
- 3- قياس العلاقة بين مزاد العملة والهدر المالي المتحقق.

حدود البحث

- 1- الحدود الزمانية : 2004-2020
- 2- الحدود المكانية : العراق / البنك المركزي العراقي.

اولاً : مزاد العملة

في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق وبناء مرتكزات قوية ومستقرة للاقتصاد الحر وعلى وفق ما نص عليه الدستور، تم اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 الذي يمثل مرحلة استقلالية البنك المركزي العراقي.

وبناءً على فصل احتياطي العملة الأجنبية الى قسمين، الأول يخص الحكومة ويتولى تمويل التجارة الحكومية، والثاني احتياطي البنك المركزي التي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق مزاد العملة الأجنبية وهو المزاد الذي يمارس وظيفة

من خلال الجدول (1) يلاحظ ان نسبة الحوالة الى اجمالي المبيعات الكلية شكلت (74.65%) لتعزيز ارصدة المصارف في الخارج، في حين لم تشكل نسبة النقد المباع قياساً الى اجمالي المبيعات إلا (25.35%) الى المصارف وشركات التحويل المالي في الداخل.

الجدول (1): مبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية (2004-2020) مليون دينار

السنة	مبيعات البنك نقداً	مبيعات البنك حوالة	الاعتمادات	اجمالي المبيعات	نسبة النقد الى المبيعات %	نسبة الحوالة الى المبيعات %	عدد المزايدات	عدد المصارف المشاركة في مزاد العملة
2004	6.108	--	--	6.108	100	--	--	--
2005	10.462	--	--	10.462	100	--	--	--
2006	20.605	--	--	20.605	100	--	--	--
2007	15.980	--	--	15.980	100	--	--	--
2008	25.869	--	--	25.869	100	--	--	--
2009	4.569	29.421	--	33.990	13.44	86.56	--	--
2010	2.197	33.974	--	36.171	6.07	93.93	--	--
2011	1.459	38.339	--	39.798	3.67	96.33	--	--
2012	3.664	44.985	--	48.649	7.53	92.47	--	--
2013	12.226	41.005	--	53.231	22.97	77.03	276	6723
2014	14.563	37.165	--	51.728	28.15	71.85	287	4858
2015	5.989	38.315	--	44.304	13.52	86.48	220	4841
2016	4.690	15.710	13.124	33.524	13.99	46.86	244	7146
2017	9.352	31.375	1.474	42.201	22.16	74.35	256	9473
2018	8.788	38.345	--	47.133	18.65	81.35	260	8545
2019	5.774	45.353	--	51.127	11.29	88.71	248	7352
2020	3.369	40.711	--	44.080	7.64	92.35	152	4830

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي.

ثانياً: الهدر المالي

للأموال في غير موضعها، ومن أجل إيقاف أي حالة هدر مالي ومن ضمنها ما تناوله البحث الحالي، فإنه لابد من صياغة السياسات المالية التي تعتمد في الأساس على المبرر من وضعها ومدى فاعلية هذا المبرر في اعتمادها مستقبلاً.

ويتم حساب القيمة الفعلية للهدر المالي الناتج عن مزاد بيع العملة العراقي من خلال المعادلة الآتية [3].

الهدر المالي = (مبيعات الدولار الكلية * السعر الموازي للدولار) - (مبيعات الدولار الكلية * السعر الرسمي للدولار) (1)

من خلال ما اظهره الجدول (2) يلاحظ الآتي :

معنى هدر الأموال في معجم المعاني الجامع تعني اضاعتها (فقدتها)، وقام بإهدار أموال الناس هباءً، أي صرفها فيما لا فائدة فيه.

يحدث الهدر والاسراف في انفاق المال العام نتاجاً للقرارات الخاطئة او المتسرعة وعدم التقيد بالموصفات الفنية الصحيحة.

ويعدّ الهدر المالي شكلاً من اشكال الفساد المالي ويعرف من خلال وصفه بعدم الكفاءة في إدارة الموارد المالية نتيجة انحراف السياسات المالية عن مسارها الصحيح والتي نتج عنها هدر

- 1- شهد إجمالي المبيعات تذبذباً خلال فترة البحث، حيث كان أدنى مستوى عام 2004 وبقيمة (6.108) مليار دولار، أما أعلى قيمة له كانت في عام 2013 (53.231) مليار دولار.
- 2- يلاحظ ان حجم الاختلاف كان طفيفاً في سعر بيع الدولار على مستوى السعر الرسمي أو على مستوى السعر الموازي، إلا أن هذا الاختلاف قد ينتج عنه تغيير كبير في حجم الهدر
- 3- قيمة الهدر المالي كانت كبيرة جداً سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، إذ سجلت أعلى قيمة له عام 2013 بلغت (3.513.546) مليار دينار.

الجدول (2): مزاد العملة والهدر المالي للمدة (2004-2020)

السنة	اجمالي المبيعات مليون	الهدر المالي مليار دينار	السعر الرسمي للدولار	السعر الموازي للدولار	الهدر المالي الف دولار
2004	6.108	0	1452	1452	0
2005	10.462	31.386	1469	1472	21.365
2006	20.605	89.392	1467	1475	60.935
2007	15.980	191.760	1255	1267	152.796
2008	25.869	258.690	1193	1203	216.839
2009	33.990	407.880	1170	1182	348.615
2010	36.171	578.736	1170	1186	494.646
2011	39.798	1.034.708	1170	1196	884.365
2012	48.649	3.210.834	1166	1232	2.753.716
2013	53.231	3.513.246	1166	1232	3.013.075
2014	51.728	2.482.944	1166	1214	2.129.454
2015	44.304	2.525.328	1190	1247	2.122.124
2016	33.524	2.849.540	1190	1275	2.394.571
2017	42.201	869.668	1190	1158	730.813
2018	47.133	895.527	1190	1209	752.543
2019	51.127	306.762	1190	1196	257.783
2020	44.080	167.504	1196	1234	140.053

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي.

أثر مزاد العملة في الهدر المالي

- إن المتغير المستقل ساكن عند الفرق الأول وذلك لان القيمة الاحتمالية هي اقل من 5%.
- يلاحظ ان المتغير التابع الهدر المالي (fw) مستقر في المستوى لان القيمة الاحتمالية هي اقل من 5%.

❖ اختبار ديكي فولر الموسع للمتغيرات

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات محل الدراسة يلاحظ من الجدول (3) ما يلي:

الجدول (3): نتائج اختبار ديكي فولر لمتغيرات النموذج

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	من دون	حالة السكون
ts في المستوى	ADF	-2.73962	-0.85858	0.0249113	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.07382	0.95330	0.68655	
ts في الفرق الاول	ADF	-1.96826	-3.49500	-1.88696	ساكنة
	الاحتمالية	0.299692	0.04967	0.05696	
fw في المستوى	ADF	-2.7192	-2.57581	-1.5597	ساكنة
	الاحتمالية	0.05405	0.29252	0.11081	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

1. تقدير جودة النموذج: -

واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات.

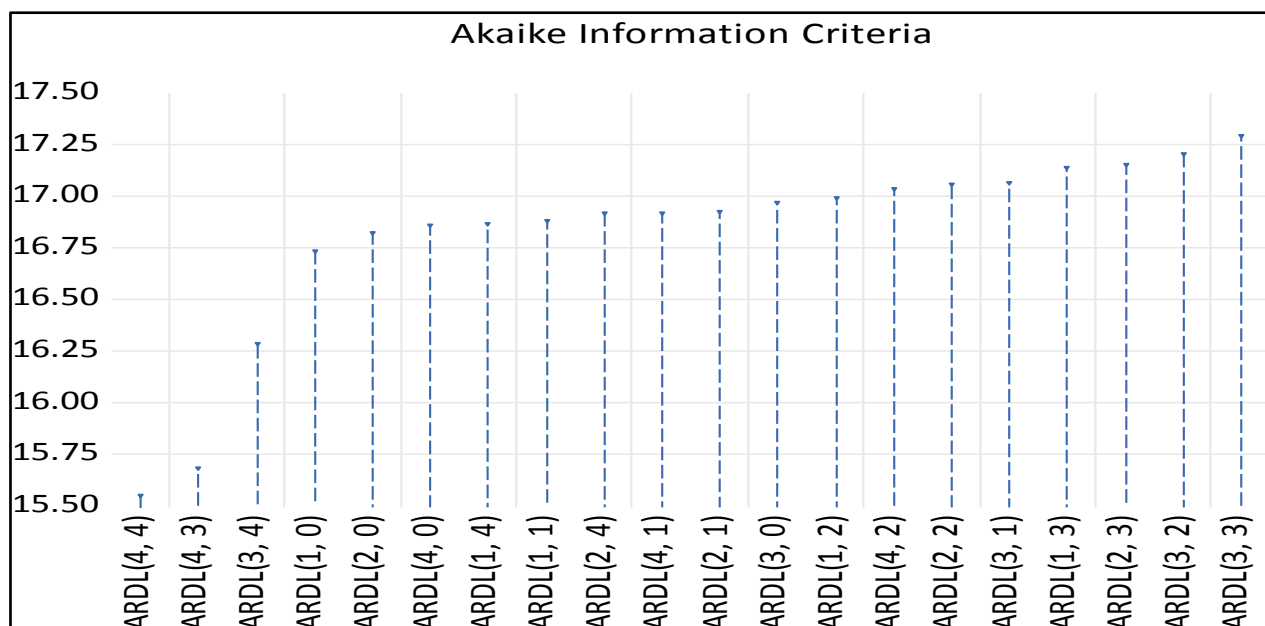
لوحظ من خلال جدول (4) ان البرنامج حدده مدة ابطاءات للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع فتبين ان مدة ابطاء المتغير التابع (الهدر المالي) هي اربع ابطاءات اما المتغيرات المستقلة فكان مدة ابطاء اربعة أيضا حسب معيار اكايك كما في الشكل (1).

ان تقدير جودة النموذج يعد من الاختبارات الأساسية في جميع النماذج القياسية بما فيها نموذج ARDL، وتبين نتائج الجدول (4) أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي (4.4) بناء على قيم معيار اكايك (Akaike) AIC من بين افضل (20) توصيفاً للنموذج كونها تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الإحصائي، إذ إن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة

الجدول (4): تقدير جودة النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FW(-1)	0.1917	0.5182	0.3699	0.73601
FW(-2)	-1.1084	0.3479	-3.1853	0.0498
FW(-3)	-0.4139	0.8868	-0.46674	0.6724
FW(-4)	-2.2171	1.06902	-2.07397	0.1297
TS	-185.22	143.8369	-1.2877	0.2881
TS(-1)	56.1415	58.3121	0.96277	0.40668
TS(-2)	14.3224	133.9039	0.10696	0.92157
TS(-3)	74.6022	118.7467	0.62824	0.5744
TS(-4)	216.8582	219.5458	0.98775	0.3960
C	1949.257	2511.531	0.77612	0.49424
R-squared	0.95	Mean dependent var		1469.3359
Adjusted R-squared	0.80	S.D. dependent var		1243.9015
S.E. of regression	555.69	Akaike info criterion		15.55044
Sum squared resid	926397.81	Schwarz criterion		15.98502
Log likelihood	-91.0779	Hannan-Quinn criter.		15.46112
F-statistic	6.34	Durbin-Watson sta		3.2058
Prob(F-statistic)	0.0077			

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).



الشكل (1): مدة الإبطاء المثلى حسب معيار اكايك

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

اما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (3.2).

2. اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:

لابد من العمل على اجراء اختبار التكامل المشترك من اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، ويتم هذا الاختبار بواسطة اختبار الحدود F (F- bounds test) والموضح نتائجه في الجدول (5).

بلغ معامل التحديد R^2 (95%) اما Adjusted R-squared فقد بلغت (80%) وهذا يبين ان نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة هو (95%) من اجمالي التغيرات في المتغير التابع ، اما الباقي (5%) فتعود الى تغيرات من خارج النموذج.

اما F المحتسبة فقد بلغت (6.34) وهي معنوية، لأن $P.V=(0.000)$ اي ان الانموذج المقدر معنوي، أي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

الجدول (5): اختبار الحدود F- bounds test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.013468	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.78
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

3. تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل ومنهجية تصحيح الخطأ: الجدول (6) يعكس نتائج المعلمات القصيرة الأجل التي تشير إلى أن متغير مبيعات مزاد العملة كمتغير مستقل ترتبط بعلاقة عكسية قصيرة الاجل مع متغير (الهدر المالي) وهذا ما اثبتته قيمة $P.V$ وهي اقل من (0.05). أما معامل تصحيح الخطأ فانه سالب وهو معنوي إحصائياً عند مستوى اقل من (5%) وهذا يترجم انه تم

من الجدول (5) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود، ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (4.01) وهي اكبر من القيم الجدولية عند مستوى (10%) ، مما يدل على وجود تكامل مشترك اي نرفض فرضية العدم.

تصحيح ما قيمته (454%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

الجدول (6): تقدير العلاقة قصيرة الاجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FW(-1)	3.7394	0.5182	0.3699	0.0182
FW(-2)	2.6310	0.3479	3.1853	0.0356
FW(-3)	2.2171	0.8868	0.46674	0.0161
D(TS)	-185.2171	143.8369	-1.2877	0.2381
TS(-1)	-705.22	58.3121	-0.96277	0.0406
TS(-2)	-291.1415	133.9039	-0.10696	0.0118
TS(-3)	-216.6022	118.7467	-0.62824	0.0636
CointEq(-1)*	-4.5457	2511.531	-0.77612	0.0207

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

يلاحظ من خلال الجدول (7) ان هناك علاقة طردية ومعنوية المتغير التابع وهو (الهدر المالي) في العراق لان قيمه P.V هي طويله الأجل بين المتغير المستقل وهو مبيعات مزاد العملة مع اقل من (5%).

الجدول (7): تقدير العلاقة طويلة الاجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS	38.0442	6.77717	5.796732	0.0105
C	5285427.	3146762.	1.679640	0.3117

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

1. نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية)

للتأكد من جودة النموذج تم اجراء الاختبارات التشخيصية الآتية :
 أ. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :
 يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) او ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (8) الذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظراً إلى أن قيمة prob. (ch- square) بلغت (0.1516) وهي اكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير الى قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

الجدول (8): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

F-statistic	84918.18	Prob. F(2,1)	0.1606
Obs*R-squared	12.66742	Prob. Chi-Square(2)	0.1515

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

أ. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : He
 على اساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين او بالعكس، والجدول (9) ادناه يوضح ان قيمة Probichi square بلغت نحو (0.1431) وهي teroskeda sticty

تجانس التباين.

أكبر من (0.05) وغير معنوية، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم

الجدول (9): اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

F-statistic	2.17491	Prob. F(2,1)	0.1706
Obs*R-squared	2.14742	Prob. Chi-Square(2)	0.1431

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

لغرض اختبار السكون الهيكلي **Stability** للنموذج المقدر و للعلاقتين الطويلة و القصيرة الامد خلال المدة المقدرة للنموذج ARDL، فإنه سيتم استعمال اختبارين هما:

أولاً: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع the cumulative sum of the recursive residuals (CUSUM)

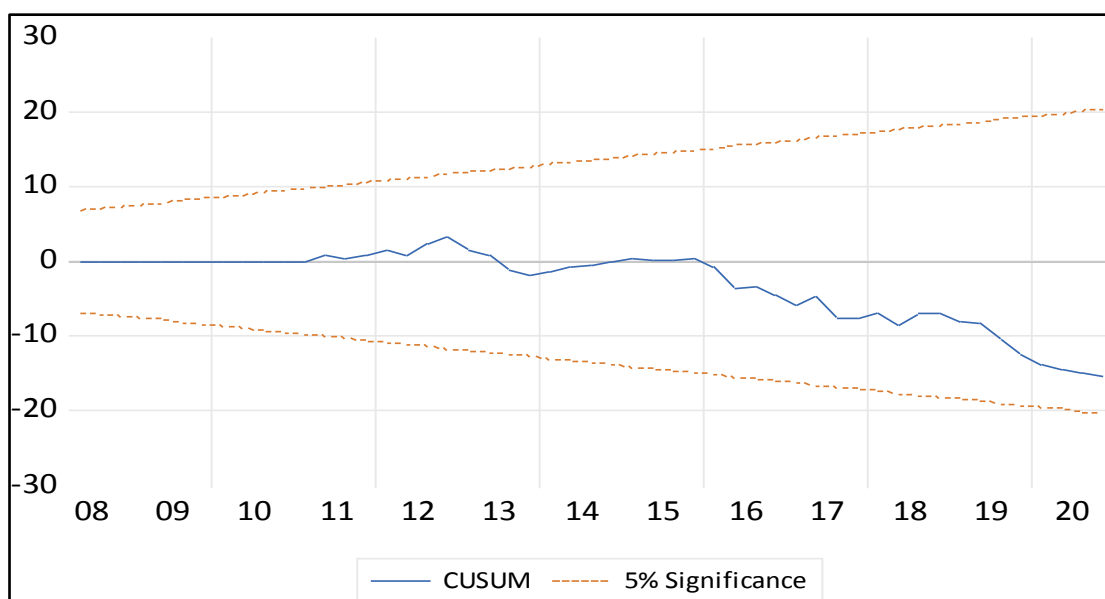
ثانياً: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

the cumulative sum of recursive residuals squared (SUSUMSQ)

المطوران من قبل براون و اخرون Brown et al [4]، فاذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) و

(SUSUMSQ) داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى 5%، فإن فرضية العدم التي تنص على أن جميع المعلمات هي مستقرة تعد مقبولة [5]، يبين الشكل (1) بوضوح ان الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للنموذج المقدر ARDL.

يلاحظ من الشكل (2) ان الرسم البياني لاختبار (CUSUM) المجموع التراكمي للبواقي المتابع يقع داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى 5%، فإن فرضية العدم التي تنص على أن جميع المعلمات هي مستقرة تعد مقبولة، اي ان الشكل البياني للاختبار المذكور يقع داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للنموذج المقدر ARDL.

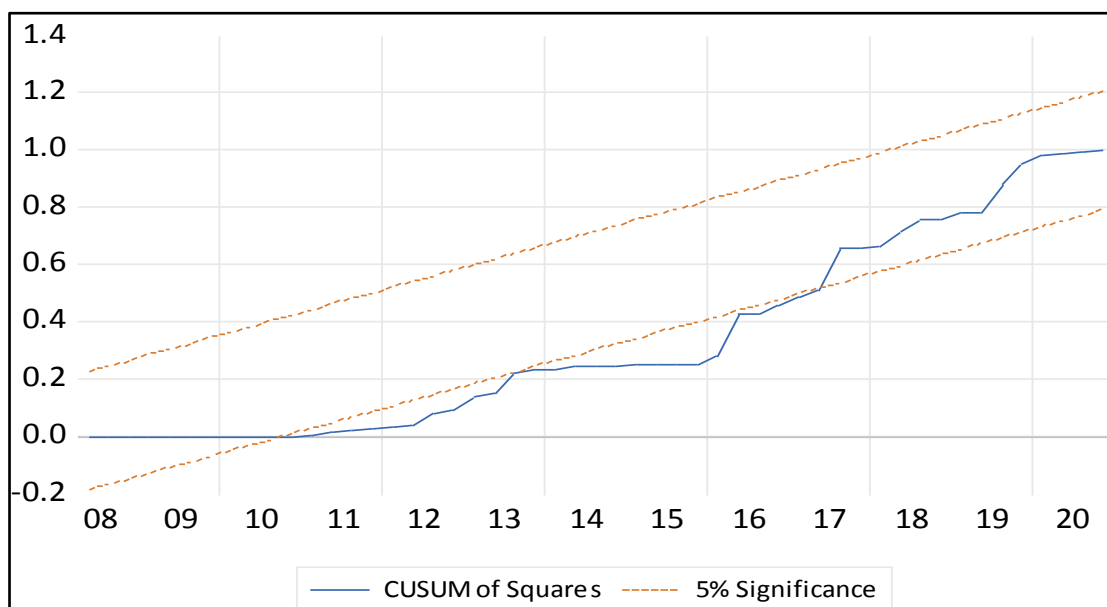


الشكل (2): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الامد للنموذج المقدر .ARDL

بوضح الشكل البياني (3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة انه ينحرف قليلاً عن مستوى 5% ناتج عن وجود اختلافات الا ان بعد ذلك يعود الى داخل الحدود الحرجة ويتمحور



الشكل (3): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

الاستنتاجات

الخاتمة

بالرغم من أن مزاد العملة الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادلة الدولار بالدينار ليس لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص وحاجاته من النقد الأجنبي فحسب، وانما يمارسها كسياسة نقدية للتدخل لاستقرار سعر الصرف وللسيطرة على مناسب السيولة المحلية واحتواء قوة النفقات العامة التي تولدها الموازنة العامة وبشكل خاص النفقات الجارية وتوليد قوة طلب محلية متنوعة جداً على السلع والخدمات الخارجية امام هشاشة التنوع الاقتصادي المحلي إذ لا تشكل مساهمة القطاع الزراعي والصناعي سوى (5%) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إلا انه يمثل شكلاً من أشكال الفساد المالي وهدرًا واضحاً للموارد المالية، فقد بلغت الفجوة في تسعير بيع الدولار الرسمي في مزاد العملة والسعر الموازي في السوق للمدة 2004-2020 ذروتها في عامي 2012 و 2013 إذ بلغت ذروتها (3.210.824) مليار دينار و (3.513.246) مليار دينار على التوالي.

ان بيع الدولار في مزاد العملة قسم على قسمين، قسم يتعلق بالمبالغ المتعلقة بالحوالة لتعزيز المصارف في الخارج وكانت نسبته الى اجمالي المبيعات الكلية (74.65%) وقسم آخر يتعلق ببيع الدولار

1- بالرغم من أن مزاد العملة الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادلة الدولار بالدينار لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص وسياسة نقدية للتدخل في استقرار سعر الصرف والسيطرة على مناسب السيولة المحلية إلا أنه يمثل شكلاً من أشكال الفساد المالي والهدر الواضح للموارد المالية.

2- بيع الدولار في مزاد العملة قسم على قسمين؛ قسم يتعلق بالمبالغ المتعلقة بالحوالة لتعزيز المصارف في الخارج وكانت نسبته الى اجمالي المبيعات الكلية (74.65%)، والقسم الآخر بيع الدولار نقداً الى المصارف وشركات التحويل في داخل العراق وكانت نسبته الى اجمالي المبيعات خلال فترة البحث (25.35%).

3- بلغت الفجوة في تسعير بيع الدولار الرسمي في مزاد العملة والسعر الموازي في السوق للمدة 2004-2020 ذروتها في عامي 2012 و 2013 إذ بلغت ذروتها (3.210.824) مليار دينار و (3.513.246) مليار دينار على التوالي

نقداً الى المصارف وشركات التحويل في داخل العراق وكانت نسبته الى اجمالي المبيعات الكلية خلال فترة البحث (25.35%). بمعنى السيطرة على سعر الدولار داخل العراق من خلال النسبة الأقل لمزاد العملة نرى من الضروري إعادة النظر بإجراءات مزاد العملة بما يحد من ذلك الهدر المالي الكبير.

المصادر

- [1] صالح. مظهر محمد (2012) السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد.
- [2] عبد النبي. وليد عبادي (2012) مزاد العملة الأجنبية ودورها في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي.
- [3] العلي. علي حميد هندي، (2020) مزاد العملة العراقي واثرها في الهدر المالي دراسة تحليلية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للفترة من 4-5/11/2020، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد.
- [4] Brown, R.L. Durbin, J.Evans, (1975) Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of the Royal Statistical Society. Vol. 37, No. 2.
- [5] سلمان. محمد صالح، خلف. عمار حمد (2011) تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2009، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء-المجلد 1 - العدد 4.